

## العام الماضي 2,955 مليون طن استيراد اليمن من القمح



خلال الربع الرابع بمقدار 25 دولارا للطن الواحد من 387 دولارا إلى 362 دولارا للطن. كما تراجعت أسعار طن القمح الفرنسي في الربع الثالث بمقدار 50 دولارا من 368 إلى 318 دولارا للطن فيما سجلت أسعار القمح الأمريكي هي الأخرى تراجعا بمقدار 65 دولارا للطن و63 دولارا للقمح الروسي.

### الثورة الاقتصادية / عبدالله الخولاني

بلغ إجمالي ما استوردته اليمن من القمح خلال العام الماضي 2013م مليونين و955 ألفا و202 طن جاء القمح الأسترالي في المرتبة الأولى بـ688 ألفا و353 طنا وبنسبة 23% يليه القمح الروسي بـ589 ألفا و580 طنا وبنسبة 20% ثم الأمريكي بـ578 ألفا و78 طنا وبنسبة 20%.

وذكر تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة أن اليمن استوردت 539 ألفا و692 طنا من القمح الفرنسي وبنسبة 18% يليه القمح الهندي بـ300 ألف و22 طنا وبنسبة 10% ثم القمح الألماني بـ115 ألفا و928 طنا وبنسبة 4% فيما توزعت بقية الكميات على كازاخستان وأوكرانيا وباكستان.

مشيرا إلى أن مخزون اليمن من القمح بلغ خلال العام الماضي 401,393 طنا توزعت على صوامع ومطاحن القطاع الخاص في مختلف المحافظات. وبحسب التقرير فقد تراجعت أسعار طن القمح الأسترالي



## الانتقال من نظام لأخر عملية مضيئة

11

الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1435 هـ - 4 فبراير 2014م العدد 17974  
Tuesday : 4 Rabia Thani 1435 - 4 February 2014 - Issue No. 17974



## الاقاليم .. طوق نجاة

10

## الثورة

# الاقتصادي

www.alfhawanews.net

9



### كل ثلاثة

عبدالله الخولاني

## الدولة!!

الدولة القوية القادرة على حماية نفسها ومواطنيها هي ما نريدها اليوم نحن معشر البسطاء من هذا الشعب فما هو حاصل اليوم هو استهداف ممنهج لكيان هذه الدولة في ظل موقف المتفرج للقوى السياسية المشكلة للحكومة وكان الأمر لا يعينها فهي منشغلة بممارسة الكيد السياسي مع بعضها قائلة "أذهب أنت وربك فقاتل إنا هاهنا قاعدون". اليوم ما أحوجنا لدولة تبسط نفوذها على كل شبر من هذا الوطن لتصبح هي القول الفصل فيما اختلفنا فيه فقد هربنا من أزيز الرصاص وأصوات المدافع وسلطة البراميل وسوط الفتاوى لكن وأقولها بحسرة وندم من يطالبون الدولة بالقيام بواجبها هم من يطعنونها في خاصرتها.

الدولة اليوم في مواجهة قوى الإرهاب ومراكز النفوذ دون غطاء سياسي من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ملتزمة الصمت أو تعبر باستحياء عن مواقفها وكأنها تتكلم عن قضايا مخلّة بالأداب وليست قضية وطن.

كثير من الدول صمدت وواجهت أعتى الإمبراطوريات بتماسك نخيها ونسيجها الاجتماعي والعكس هو الصحيح فلما انهارت وتخاذلت الجبهة الداخلية لاية دولة فالهزيمة والتشرذم والصراعات العرقية والقبلية هي السائدة ولنا تجارب ليست بعيدة فهل نتعظ؟! صحيح أن الدولة هي المسؤولة عن مواطنيها لكن في نفس الوقت الدولة تتكون من مجموعة عناصر أهمها المكونات السياسية والنخب فإن قامت هذه المكونات بواجبها تجاه الدولة وكانت منصفة وشوكة ميزان نستطيع القول أن العلاقة سوية والمستقبل سيكون أفضل لكن أن تمارس هذه الأحزاب والمنظمات سياسة الكيل بمكيالين وتكون هي معول الهدم لأسس الدولة فعلى الدنيا السلام.

الكل يرفع شعار الدولة المدنية الحديثة والممارسات على الواقع تقول العكس فالقوى التقليدية لا تريد من الدولة إلا حماية مصالحها والاقتراب منها خط أحمر وإن حدث عكس ما تريده هذه القوى فالدنيا تقوم ولا تقعد ونشهد اليوم ما يحدث من حروب وصراعات ندفع ثمنها جميعا.

وهنا لابد أن ننصت لهويتنا كيميئين ونحافظ على بلدنا ونرفض من يحاول فرض الوصاية على شعب يتجاوز سكانه 20 مليون نسمة فقد شب على الطور ومآسي الأمل لن تتكرر اليوم وإياك أعني يا جارة.

Alkhwilani22@yahoo.com

## دعم كويتي متواصل لليمن

# 60 مليون دولار لتشييد كلية سقطرى و تجهيز كليات مجتمع في المحافظات

كتب / محمد راجح

وقع أمس بصنعاء على اتفاقية تمويلية بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي الكويتي للتنمية بقيمة 60 مليون دولار لتشييد وتنفيذ مشاريع تنموية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

وتتضمن الاتفاقية التي وقعها وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي ومدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عبد الوهاب البدر - تجهيز كليات المجتمع في 12 محافظة يمنية، ورفع كفاءة أداء هذه الكليات التعليمية من خلال إعداد وتطوير المناهج الدراسية اللازمة لمختلف التخصصات. وتواصل دولة الكويت الشقيقة جهودها الواسعة والسخية لدعم ومساندة اليمن وتمويل مشاريع تنموية حيوية للإسهام في مكافحة الفقر والبطالة، حيث ارتفع حجم المبالغ التي تم توقيع اتفاقياتها من تهمدات دولة الكويت في مؤتمر المانحين في الرياض ونيويورك إلى (110 ملايين دولار).

ويهدف مشروع تمويل كليات التعليم الفني إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ورفع مستوى الكادر الإداري والأكاديمي لكليات المجتمع، ودعم مؤسسي كبير لوحدة إدارة تنفيذ المشروع والمجلس الأعلى لهذه الكليات.

وأشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي بالدعم السخي الذي تقدمه الكويت في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها اليمن.

وقال الدكتور السعدي: أن هذا الدعم يعكس عمق ومثانة الروابط الأخوية التي تجمع الشعبين اليمني والكويتي.



**البدر : سنكون إلى جواركم في جهودكم التنموية**

الرافد الأساسي لتنمية الإنسان في اليمن. وقال : هدفنا الأساسي تنفيذ مشاريع تنموية يلمسها المواطن اليمني على الواقع، وتساهم في خدمته، وتدعم جهود الحكومة في التنمية الشاملة، وأضاف قائلا : سنكون إلى جواركم في جهودكم التنموية.

**السعدي : الدعم الكويتي سيعزز التنمية في اليمن**

الدائم في الأمم المتحدة المجتمع الدولي بدعم اليمن في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، مشيرا إلى أهمية الدعم التمويلي المقدم من الصندوق الكويتي للتنمية والذي سيسهم في تعزيز التنمية في اليمن. من جانبه أكد مدير عام الصندوق



وتم دور دولة الكويت في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتجسد بالمشاركة رفيعة المستوى في حفل اختتام المؤتمر والحضور الشخصي للمنتخب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وما أعقبه من مطالبة مندوب دولة الكويت

## بسبب نقص السيولة المالية للأسر

# قطاع البناء والتشييد يعاني من الركود



662 منشأة تستوعب 9694 عاملا حصلوا على تعويضات بقيمة 4 مليارات و6مليارات ريال. وتشير النتائج إلى أن قيمة الاستهلاك السلعي للمنشآت العاملة في التشييد والبناء بلغت 30 مليارات و5مليارات ريال فيما بلغت الاستهلاك الخدمي 15 مليارات و635 مليون ريال.

وللإشارة على مكانته الاقتصادية يقول الجهاز المركزي للإحصاء: إن القطاع المنظم حقق إنتاجا بقيمة 65 مليارات و946 مليون ريال وقيمة مضافة بمبلغ 19 مليارات و729 مليون ريال فيما زاد فائض التشغيل عن 11 مليارات و400 مليون ريال ويستوعب هذا القطاع منشآت عاملة تبلغ

بيرون الأسعار مرتفعة لاتعداد الأموال لديهم.

### قلق

يصف فهد الوصافي صاحب محل الحصون مواد البناء حركة بيع مواد البناء حاليا بأنها راكدة جدا فيشكل عام يبدو الوضع تعيسا بانسلا للتجار والقلق يسيطر عليهم نظرا لقلّة الطلب من الأفراد على مواد البناء لكنه يقول: الناس معذورة فلا أمن ولا استقرار يجعلهم متفائلين وهناك ناس لديهم ملايين يحجمون عن صرفها في أعمال البناء والتشييد خوفا من الوضع.

### النشاط العام

يعتبر قطاع البناء والتشييد بنوعيه المنظم أي الذي يتبع المقاولون والأهلي الذي يطلق عليه القطاع غير المنظم في اليمن من القطاعات الهامة اقتصاديا ويسهم بحوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا ويعتبر محركا لأنشطة أخرى لكن لظروف الأزمة السياسية تراجعت مساهمته إلى 6% في 2012م ومن المتوقع أن تقل في 2013م

البناء ويعمل ذلك بضعف الطلب من المقاولين والذين عادة يطلبون كميات كبيرة من المواد للمشاريع التي ينفذونها سواء للدولة أو للأفراد لكنهم حاليا متوقفون، ويعتقد المرنعي أن ترقب الأوضاع الأمنية والسياسية هو السبب لاجتماع أفضل عدم المخاطرة بقلوسه دون أن تتضح في الأفق أي ملامح استقرار.

### الأسعار

من وجهة نظر التجار لا تزال الأسعار مستقرة من كافة مواد البناء ولم يطرأ عليها أي تغيير منذ العام 2012م بفضل استقرار أسعار صرف الدولار أمام الريال، لكن في المقابل يرى الأفراد والمستهلكون أنها مرتفعة بقوة، ويقول محمد عباس أن أسعار الاسمنت والبلك والحديد وأجور العمالة نفسها مرتفعة.

وفي المقابل ينفي التجار أن يكون هناك ارتفاع في الأسعار فمحسن السالمي صاحب محل بيع مواد البناء يقول: إن سعر الاسمنت في أدنى مستوياته منذ عامين عند 1650 ريالاً فيما كان سابقا 1800 ريال كذلك الحديد لكن المستهلكين

عبد الملك الوجيه مقال إن شاء الله: إن الوضع الحالي للناس لم يفتح لهم فرص البناء نظرا لقلّة مدخراتهم وهذا يعود بدرجة أساسية للوضع المعيشي الصعب في البلد، يضيف في العاصمة صنعاء تراجعت الأعمال الإنشائية للأفراد بشكل كبير رغم الطلب على السكن بشكل ملحوظ.

### غياب

يغيب التمويل لإنشاء المساكن الخاصة عن أجيال البنوك والمصارف سواء منها الإسلامية أو التجارية إلا ما ندر ويعود هذا الغياب في الأساس إلى هشاشة الوضع الأمني وعدم الاستقرار إذ ترى البنوك أن تقديم القروض للسكن فيه مخاطر عليها ولهذا تتجنبها مفضلة البحث عن فرص أكثر أمنا وأقل مخاطرة للاستثمار فيها.

### ركود

لا تشهد محلات بيع مواد البناء أي طلبات غير عادية وتكاد أن تصاب بالركود كما يقول التجار، علي المرنعي مدير وكالة المرنعي لمواد

### استطلاع / أحمد الطيار

القطاع الأهلي اليمني حاليا ركودا بفعل نقص السيولة المالية لدى الأسر من جهة وارتفاع أسعار المواد اللازمة للتشييد من جهة أخرى وهو ما يلقي بظلال من الشك حول إمكانية وقدرة الأفراد على تنفيذ مشاريع سكنية خاصة لهم ولأسرهم أو متعلقة بالاستثمار العقاري الموجه للإيجار خصوصا مع تجاهل الدولة لحاجة الناس لمئات الآلاف من المساكن في جميع المحافظات.

### السيولة

تعد السيولة النقدية العقبة الكبرى أمام اليمنيين في الوقت الراهن لتحقيق آمالهم في بناء مساكن مناسبة خصوصا إذا علمنا أن تكلفة بناء منزل أرضي مستقل يكلف أكثر من 15 مليون ريال على الأقل وهو رقم كبير يفوق قدرة محدود الدخل من موظفي الدولة بمئات المرات، ويقول المهندس